

الفرصة الاقتصادية



كلية الاقتصاد والعلوم السياسية



مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار



ديسمبر ٢٠٠٩

العدد التاسع

نشرة شهرية

موجز مؤشرات المركز

”تقوم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حالياً بإصلاحات اقتصادية بمعدلات مماثلة لنظيرتها في أوروبا وآسيا الوسطى، إذ شهد عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ قيام ١٧ دولة من بين ١٩ دولة بتنفيذ إصلاحات، وقد تصدرت قائمة الدول الأكثر نشاطاً في تنفيذ تلك الإصلاحات كل من مصر والأردن والإمارات العربية المتحدة.“
(تقرير ممارسة أنشطة الأعمال - عام ٢٠١٠ - الإصلاح خلال الأوقات الصعبة، البنك الدولي)

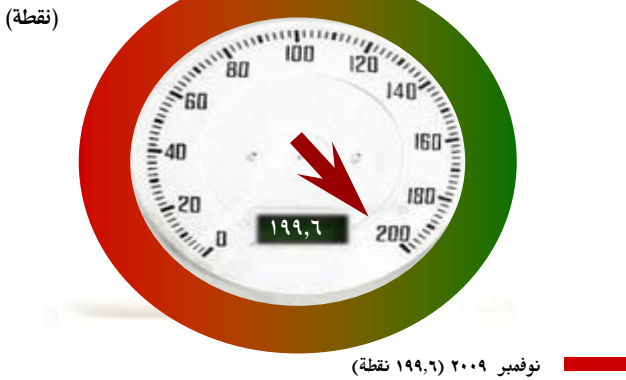
التغير في قيم المؤشر العام والمؤشرات الفرعية خلال الفترة (سبتمبر - نوفمبر) ٢٠٠٩ (نقطة)

المؤشر	سبتمبر ٢٠٠٩	أكتوبر ٢٠٠٩	نوفمبر ٢٠٠٩	التغير بين شهري سبتمبر وأكتوبر	التغير بين شهري أكتوبر ونوفمبر	شهر نوفمبر مقارنةً بقبل الأزمة **
المؤشر العام	١٣٠,١	١٩٦,٠	١٩٩,٦	▲	▲	●
١- مؤشر أداء النشاط الاقتصادي	١٠٠,٠١	١٢٠,٥٥	١٠٧,٠	▲	▼	●
٢- مؤشر التشغيل	٢٥٥,٠	٥٤٥,٣	٥٧٩,١	▲	▲	●
٣- مؤشر الاستهلاك المحلي	٩٨,٤	١٣٤,٥	١٣٧,٤	▲	▲	●
٤- مؤشر الأسعار	٨٥,٢	٦٥,٠	٦٤,٨	▼	▼	●
٥- مؤشر الثقة في الأداء الاقتصادي	١١١,٩	١١٤,٧	١٠٩,٧	▲	▼	●

(*) كلما اقتربت قيمة المؤشر العام من ١٠٠ نقطة يعني ذلك عودة الوضع إلى مستوى ما قبل الأزمة.
(**) بداية الأزمة في أكتوبر عام ٢٠٠٨.

▲ تحسن ▼ تراجع ● تعافى ● لم يتعافى

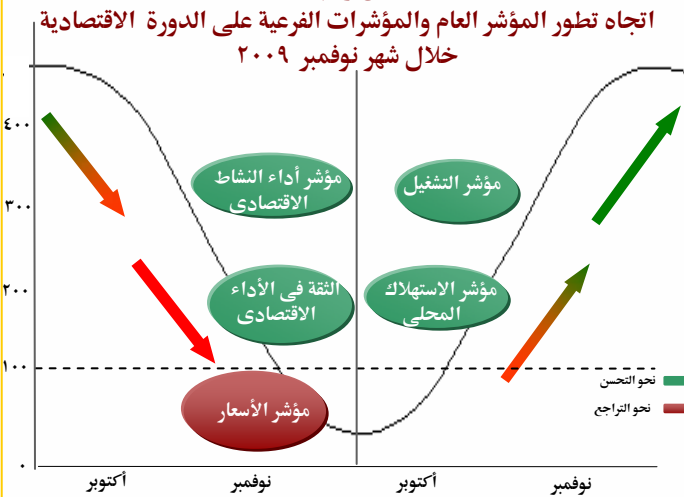
شكل رقم (١) المؤشر العام لانعكاسات الأزمة المالية خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٩ (نقطة)



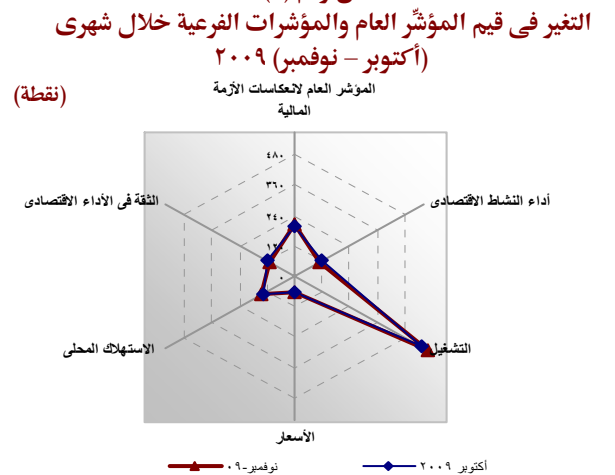
تحسُّن في المؤشر العام لمركز الأزمة المالية العالمية خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٩، نتيجة استمرار تحسن مؤشري التشغيل والاستهلاك المحلي.

وبمتابعة أداء المؤشرات الخمسة خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٩، يتضح أن السبب الرئيسي لتحسُّن المؤشر العام هو استمرار ارتفاع مؤشر التشغيل (٥٧٩,١ نقطة)، وتحسن مؤشر الاستهلاك المحلي (١٣٧,٤ نقطة). وفي المقابل تراجع كلا من مؤشر أداء النشاط الاقتصادي مسجلاً نحو ١٠٧,٠ نقطة، مؤشر الأسعار (٦٤,٨ نقطة)، ومؤشر الثقة في الأداء الاقتصادي (١٠٩,٧ نقطة).

شكل رقم (٣) اتجاه تطور المؤشر العام والمؤشرات الفرعية على الدورة الاقتصادية خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٩



شكل رقم (٢) التغير في قيم المؤشر العام والمؤشرات الفرعية خلال شهري (أكتوبر - نوفمبر) ٢٠٠٩ (نقطة)



تراجع مؤشر أداء النشاط الاقتصادي نتيجة تراجع مؤشر النشاط الإنتاجي ومؤشر النشاط التمويلي

جدول رقم (٢)

التغير في قيم مؤشر أداء النشاط الاقتصادي والمؤشرات الفرعية خلال شهري (أكتوبر - نوفمبر) ٢٠٠٩

مؤشر أداء النشاط الإنتاجي:

(نقطة)

تراجع مؤشر أداء النشاط الإنتاجي خلال شهر نوفمبر

٢٠٠٩، حيث بلغ ١٢٧,٤ نقطة خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٩،

مقارنة بنحو ١٤٤,٣ خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩.

تراجع مؤشر عائدات قناة السويس خلال شهر نوفمبر

٢٠٠٩، حيث بلغ نحو ٨٨,٥ نقطة مقارنة نحو ٩٤,٤ نقطة

خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩.

انخفاض مؤشر السياحة مع المحافظة على وضع التعافي

خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٩ حيث بلغ المؤشر ١١٠,٤ نقطة،

مقارنة بنحو ١١٤,٩ نقطة خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩.

انخفاض مؤشر استخدام الصناعي للكهرباء خلال شهر

نوفمبر ٢٠٠٩ حيث سجل نحو ١٠٢,٤ نقطة، مقارنة بنحو

١٠٣,٨ نقطة خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩.

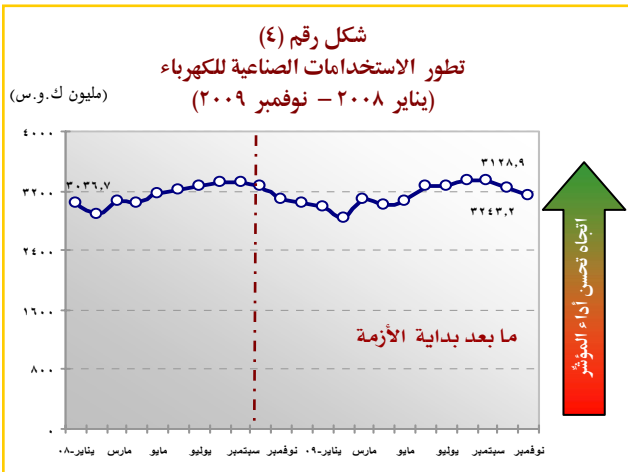
انخفاض مؤشر أعداد تصاريح البناء خلال شهر نوفمبر

٢٠٠٩ (١٧٨,٤ نقطة) مقارنة بشهر أكتوبر (٢٣٩,٢ نقطة)،

ليشهد تراجعاً مقارنة بمستواه قبل الأزمة.

المؤشر	أكتوبر ٢٠٠٩	نوفمبر ٢٠٠٩	التغير بين الشهرين	قبل الأزمة*
مؤشر أداء النشاط الاقتصادي	١٢٠,٥٥	١٠٧,٠	▼	●
مؤشر أداء النشاط الإنتاجي	١٤٤,٣	١٢٧,٤	▼	●
مؤشر عائدات قناة السويس	٩٤,٤	٨٨,٥	▼	●
مؤشر الصادرات	**١٦٩,٤	***١٥٧,٢	▼	●
مؤشر السياحة	١١٤,٩	١١٠,٤	▼	●
مؤشر الاستخدام الصناعي للكهرباء	١٠٣,٨	١٠٢,٤	▼	●
مؤشر أعداد تصاريح البناء	٢٣٩,٢	١٧٨,٤	▼	●
مؤشر أداء النشاط التمويلي	٩٦,٨	٨٦,٧	▼	●
مؤشر أداء البورصة المصرية	٧٤,٢	٦٠,٤	▼	●
مؤشر حجم تأسيس شركات جديدة	٩٦,٢	٨١,٠	▼	●
مؤشر التمويل	***١١٩,٩	+١١٨,٦	▼	●

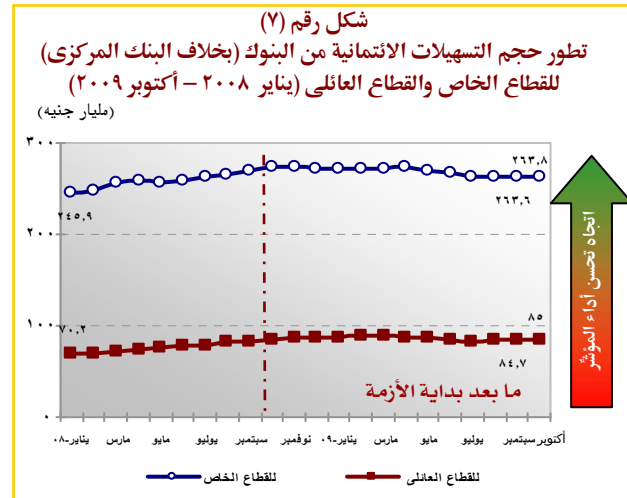
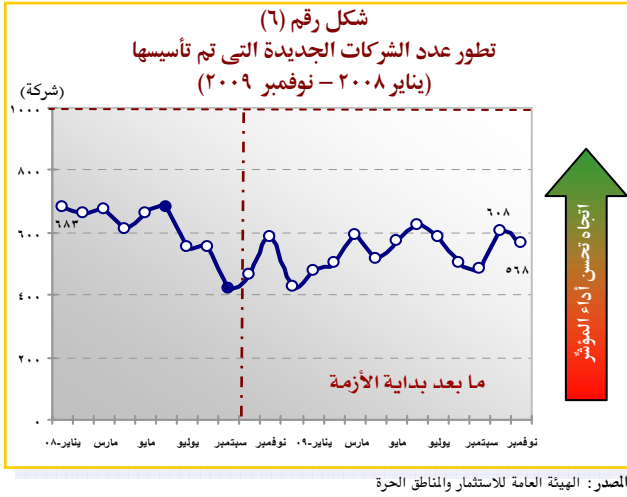
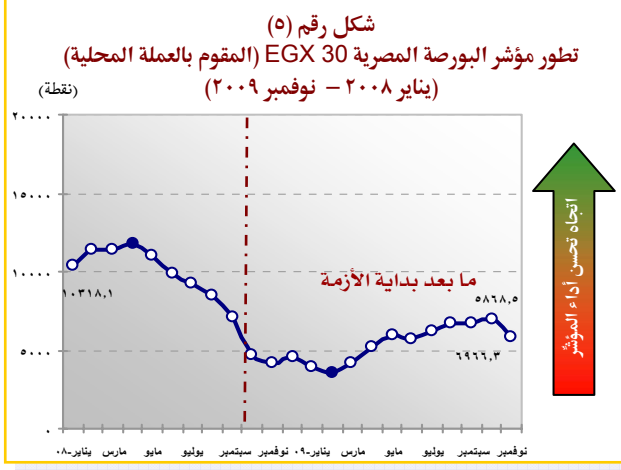
(*) بداية الأزمة في أكتوبر عام ٢٠٠٨ (**) أغسطس ٢٠٠٩ (***) سبتمبر ٢٠٠٩ (٤) أكتوبر ٢٠٠٩
 ▲ تحسن كما هي ▼ تراجع ● تعافى ● لم يتعافى



تراجع مؤشر أداء النشاط التمويلي نتيجة تراجع مؤشر أداء البورصة ومؤشر تأسيس الشركات الجديدة

مؤشر أداء النشاط التمويلي:

- شهد مؤشر أداء النشاط التمويلي تراجعاً حيث سجل ٨٦,٧ نقطة خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ٩٦,٨ نقطة خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩.
- يعدُّ مؤشر البورصة من أكثر المؤشرات تأثراً بتداعيات الأزمة، حيث شهد تراجعاً خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٩ ليسجل نحو ٦٠,٤ نقطة.



- وقد بدأ مؤشر أداء البورصة المصرية *EGX 30* في التحسن منذ شهر مارس ٢٠٠٩ واستمر في التحسن خلال الفترة (أبريل - أكتوبر) ٢٠٠٩، إلا أنه تراجع خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٩.
- تراجع مؤشر تأسيس الشركات الجديدة خلال هذا شهر نوفمبر ٢٠٠٩ مسجلاً ٨١ نقطة نتيجة انخفاض عدد الشركات التي تم تأسيسها خلال ذلك الشهر.
- انخفاض مؤشر حجم التسهيلات الائتمانية من البنوك (بخلاف البنك المركزي) للقطاع الخاص ليبلغ نحو ١٠٨,١ نقطة خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ١٠٩,٤ نقطة خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٩. كذلك انخفض مؤشر حجم التسهيلات الائتمانية من البنوك (بخلاف البنك المركزي) للقطاع العائلي ليبلغ نحو ١٢٩,٢ نقطة خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ١٣٠,٤ نقطة خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٩.

استمرار ارتفاع مؤشر التشغيل نتيجة استمرار ارتفاع مؤشر احتفاظ العاملين المصريين بوظائفهم بالدول العربية

مؤشر التشغيل:

جدول رقم (٣)

التغير في قيم مؤشّر التشغيل والمؤشرات الفرعية خلال شهري

(أكتوبر – نوفمبر) ٢٠٠٩

(نقطة)

المؤشر	أكتوبر ٢٠٠٩	نوفمبر ٢٠٠٩	التغير بين الشهرين	قبل الأزمة*
مؤشر التشغيل	٥٤٥,٣	٥٧٩,١	▲	●
مؤشر الاحتفاظ بالعمالة المحلية المصرية**	٩٨,٦	٩٩,٤	▲	●
مؤشر احتفاظ العاملين المصريين بوظائفهم بالدول العربية***	٩٩٢,٠	١٠٥٨,٨	▲	●

(١) بداية الأزمة في أكتوبر عام ٢٠٠٨.
 المصدر: استبيان "العمل واستهلاك الأسرة"، نوفمبر ٢٠٠٩، مركز السوح والتطبيقات الإحصائية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
 المصدر: يعتمد المؤشر على بيانات أعداد العاملين المصريين بالدول العربية والعائدين في أجازة لفترة مؤقتة.

▲ تحسن
 ▼ تراجع
 ● تعافى
 ● لم يتعاف

تحسن كبير في مؤشر التشغيل خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٩ حيث

سجل نحو ٥٧٩,١ نقطة، مما يشير إلى التعافي الكبير الذي

شهده سوق العمل من الانعكاسات السلبية للأزمة العالمية.

جاء استمرار تعافى مؤشر التشغيل نتيجة استمرار تعافى

مؤشر احتفاظ العاملين المصريين بوظائفهم بالدول العربية،

حيث بلغ ١٠٥٨,٨ نقطة خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٩.

ويرجع هذا التحسن إلى اتجاه العمالة العائدة من الدول العربية

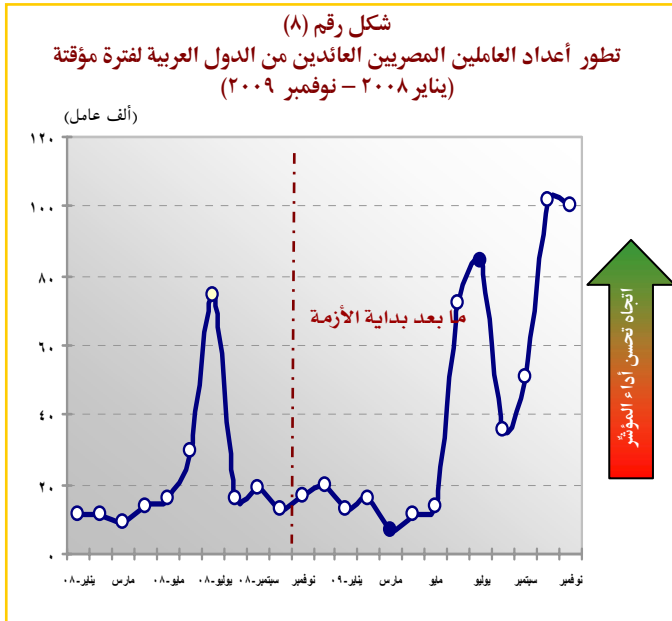
لقضاء الأجازات السنوية المؤقتة إلى الزيادة خلال شهر نوفمبر

٢٠٠٩ لقضاء الاعياد.

كذلك تحسن مؤشر الاحتفاظ بالعمالة في سوق العمل المصري،

حيث ارتفعت قيمته من ٩٨,٦ نقطة في أكتوبر ٢٠٠٩ إلى ٩٩,٤

نقطة في نوفمبر ٢٠٠٩.



استمرار تعافي مؤشر الاستهلاك المحلي

جدول رقم (4)

التغير في قيم مؤشر الاستهلاك المحلي والمؤشرات الفرعية خلال شهري (أكتوبر - نوفمبر) 2009 (نقطة)

المؤشر	أكتوبر 2009	نوفمبر 2009	التغير بين الشهرين	قبل الأزمة*
مؤشر الاستهلاك المحلي	134,5	137,4	▲	●
مؤشر الاستخدامات المنزلية للكهرباء	116,3	116,6	▲	●
مؤشر مبيعات سيارات الركوب	**152,7	***158,2	▲	●

مؤشر الاستهلاك المحلي:

شهد مؤشر الاستهلاك المحلي ارتفاعاً خلال شهر نوفمبر

2009 ليسجل 137,4 نقطة، وذلك مقابل 134,5 نقطة في

أكتوبر 2009.

استمرار تعافي مؤشر مبيعات سيارات الركوب خلال شهر

أكتوبر ليسجل 158,2 نقطة مقارنة بالشهر السابق عليه الذي

سجل فيه 152,7 نقطة.

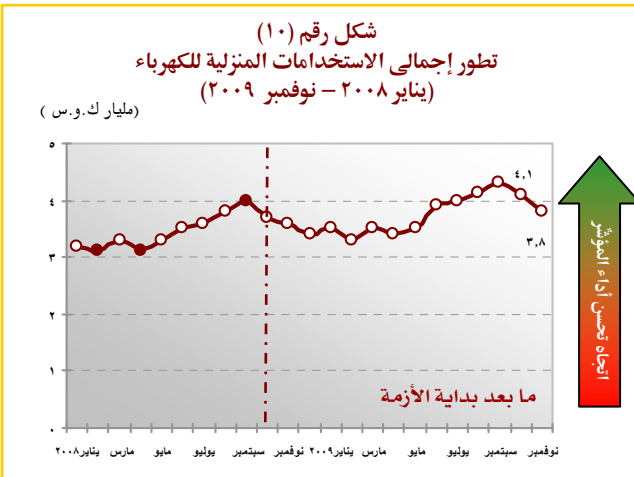
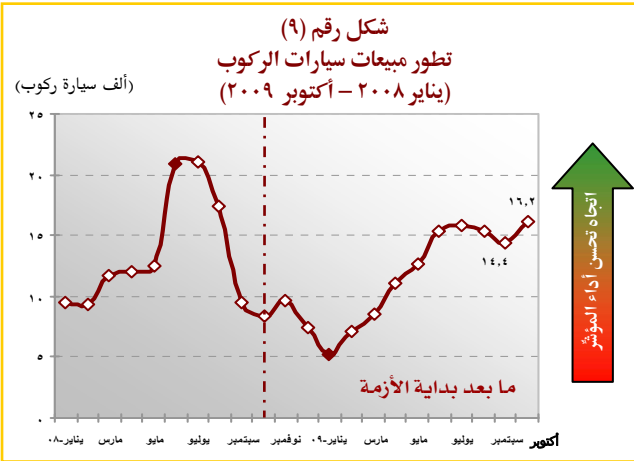
واصل مؤشر استخدامات الكهرباء المنزلية تعافيه من

التداعيات السلبية للأزمة خلال شهر نوفمبر 2009 ليصل إلى

116,6 نقطة مقارنة بنحو 116,3 نقطة خلال شهر أكتوبر

2009.

بداية الأزمة في أكتوبر عام 2008 (٠) كما هي تحسن (▲) تراجع (▼) تعافى (●) لم يتعاف (●)



استمرار ارتفاع أسعار السلع الغذائية مازال يعيق تحسّن مؤشر الأسعار

مؤشر الأسعار:

جدول رقم (٥)

التغير في قيم مؤشر الأسعار والمؤشرات الفرعية خلال شهري
(أكتوبر - نوفمبر) ٢٠٠٩ (نقطة)

المؤشر	أكتوبر ٢٠٠٩	نوفمبر ٢٠٠٩	التغير بين الشهرين	قبل الأزمة*
مؤشر الأسعار	٦٥,٠	٦٤,٨	▼	●
مؤشر الرقم القياسي لأسعار السلع الغذائية	٦٥,٠	٦٤,٨	▼	●

■ انخفاض مؤشر الأسعار خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٩، مقارنة

بشهر أكتوبر ٢٠٠٩ حيث بلغ ٦٤,٨ نقطة نتيجة استمرار

ارتفاع الرقم القياسي لأسعار السلع الغذائية مقارنة بما قبل

الأزمة، حيث بلغ نحو ١٦٦,٧ نقطة خلال شهر نوفمبر

٢٠٠٩.

■ بالرغم من تميّز الاتجاه العام لمعدل التضخم خلال الفترة

(أغسطس ٢٠٠٨ - أغسطس ٢٠٠٩)، حيث أدت الأزمة

الاقتصادية العالمية إلى تراجع معدل التضخم بسبب انخفاض

أسعار الغذاء العالمية وانخفاض أسعار الطاقة وأسعار

مستلزمات الإنتاج المستوردة، إلا معدل التضخم قد عاود

الارتفاع خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٩، ليبلغ نحو ١٠,٨٪، ثم

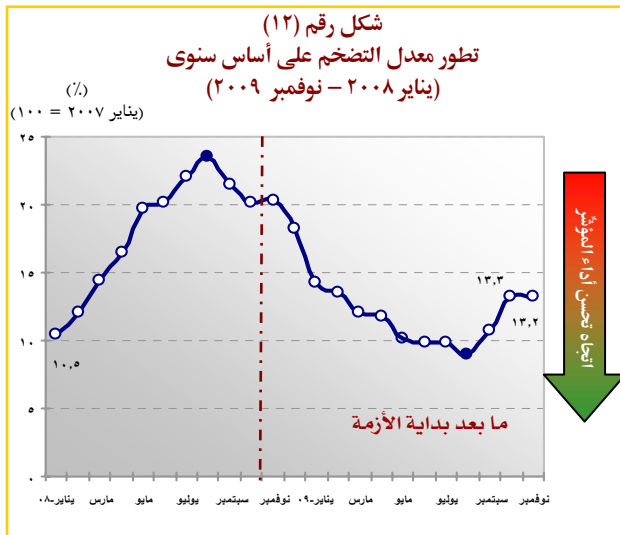
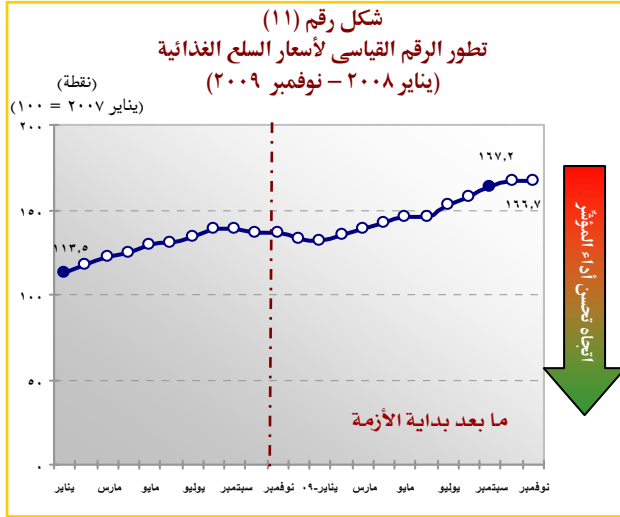
استمر في الارتفاع خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩، حيث بلغ نحو

١٣,٣٪، بينما شهد تراجعا طفيفا خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٩

ليسجل ١٣,٢٪.

(١) بداية الأزمة في أكتوبر عام ٢٠٠٨.

▲ تحسن كما هي
● تعافى
▼ تراجع
● لم يتعاف



تراجع مؤشر الثقة في الأداء الاقتصادي نتيجة تراجع مؤشرات ثقة المنتج وثقة المستهلك

مؤشر الثقة في الأداء الاقتصادي:

- يعتمد مؤشر الثقة في الأداء الاقتصادي على رؤية كل من المنتجين والمستهلكين للتطورات الاقتصادية والتوقعات المستقبلية لها.
- تراجع مؤشر الثقة في الأداء الاقتصادي خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٩ حيث بلغ ١٠٩,٧ نقطة مقارنة بحوالي ١١٤,٧ نقطة خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩، وذلك نتيجة تراجع كل من مؤشر ثقة المنتج ومؤشر ثقة المستهلك.

مؤشر ثقة المنتج:

- أظهر بارومتر الأعمال الشهري انخفاضا في أداء الشركات البالغ عددها ٢٣٧ شركة خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٩ مقارنة بشهر أكتوبر ٢٠٠٩. وظهر ذلك بالأخص في ٥ متغيرات هي: الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية والاستثمار، حيث أظهر الاستبيان ارتفاع نسب الشركات التي تفيد بتراجع هذه المتغيرات، سواء في تقييم شهر نوفمبر أو توقعات شهر ديسمبر، وكذلك ارتفاع نسب الشركات التي تفيد بثبات هذه المتغيرات. كما أوضح بقاء نمط المتغيرات الأخرى كما هو، مع تحسن واضح في أسعار مستلزمات الإنتاج.
- وانعكس ذلك في انخفاض المؤشر العام إلى ٩٣,٤ نقطة خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ١٠٠,٥ نقطة خلال الشهر السابق. وربما تعود هذه النتائج بالأساس إلى أزمة ديون دبي وما شهدته البورصة من انخفاض كبير على إثرها.

جدول رقم (٦)

التغير في قيم مؤشر الثقة في الأداء الاقتصادي والمؤشرات الفرعية

المؤشر	أكتوبر ٢٠٠٩	نوفمبر ٢٠٠٩	التغير بين الشهرين	قبل الأزمة*
مؤشر الثقة في الأداء الاقتصادي	١١٤,٧	١٠٩,٧	▼	●
مؤشر ثقة المنتج**	١٠٠,٥	٩٣,٤	▼	●
مؤشر ثقة المستهلك***	١٢٨,٩	١٢٦,١	▼	●

* بداية الأزمة في أكتوبر عام ٢٠٠٨.

** بيانات شهرى أكتوبر ونوفمبر ٢٠٠٩ مقارنة بالفترة (يناير - يونيو) ٢٠٠٨.

*** بيانات شهرى أكتوبر ونوفمبر ٢٠٠٩ مقارنة ببيانات شهر سبتمبر ٢٠٠٨.

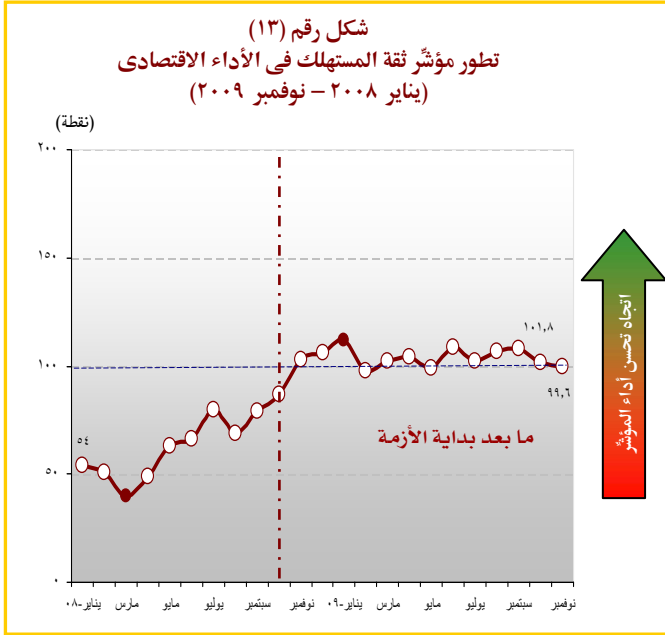
▲ تحسن ■ كما هي ● تعافى
▼ تراجع ● لم يتعافى

المصدر: المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

- وبالنسبة لآراء الشركات حول معدل النمو الاقتصادي خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٩، أفاد ٥,٥٪ فقط من الشركات بارتفاع النمو، مقابل ٢٣٪ الشهر الماضي، بينما أفاد ٨٪ بانخفاضه، مقابل ١٥٪ الشهر الماضي، وبذلك ازداد الاتجاه إلى ثبات النمو هذا الشهر. وتقع هذه النتائج المتحققة دون ما توقعته الشركات بكثير، حيث كان ٤٩٪ منها توقع ارتفاع النمو في شهر نوفمبر. ورغم ذلك فالتوقعات لشهر ديسمبر متفائلة، حيث تتوقع ٤١٪ من الشركات ارتفاع النمو في شهر ديسمبر ٢٠٠٩.

مؤشر ثقة المستهلك:

- تراجع مؤشر ثقة المستهلك خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٩ حيث سجل ١٢٦,٢ نقطة، منخفضا بحوالي ٢,٨ نقطة مقارنة شهر أكتوبر ٢٠٠٩، وهو ما يعكس تراجع حالة التفاؤل التي تميز سلوك المستهلك المصري مقارنة بما قبل الأزمة العالمية.



- وبمقارنة قطاع الصناعة بقطاع الخدمات تبين أن أداء قطاع الخدمات أفضل لمعظم المتغيرات، سواء بالنسبة للتقييم أو التوقعات. وبمقارنة أداء القطاعين العام والخاص جاء تقييم الأداء في القطاع العام أفضل لمتغيرات النشاط الاقتصادي، وجاء تقييم القطاع الخاص أفضل للمتغيرات الأخرى. وجاءت توقعات القطاع الخاص أفضل من القطاع العام لجميع المتغيرات عدا الصادرات وأسعار المنتج النهائي.

- وعلى المستوى القطاعي شهدت ثلاثة قطاعات انخفاضا في مؤشراتهما، وهي قطاعات الوساطة المالية، والنقل، والاتصالات. أما عن قطاع الصناعة التحويلية فقد ظل مستقرا، حيث أفادت معظم الشركات بثبات المتغيرات، وقد شهدت بعض الصناعات تحسنا، من أهمها الأغذية، والغزل والنسيج، والصناعات الثقيلة، بخلاف صناعات أخرى تدهورت كالمنتجات المعدنية ومعدات النقل والأسمدة.

الملحق الفني منهجية تصميم المؤشر

- يهدف المؤشر إلى قياس كافة الجوانب المختلفة التي تعبر عن انعكاسات الأزمة على الاقتصاد المصري، والذي يتم إصداره شهرياً بغية توفير عدد من المؤشرات التي تمكن متخذ القرار من التعرف على الواقع الاقتصادي المعاش ومستوى التغير في الأوضاع الاقتصادية.
- المؤشر العام لقياس انعكاسات الأزمة هو مقياس كمي حده الأدنى صفر وكلما اقترب من القيمة ١٠٠ نقطة يشير إلى عودة الوضع لمستوى ما قبل الأزمة، وزيادة المؤشر عن القيمة ١٠٠ نقطة يعنى التحسن مقارنة بالوضع قبل الأزمة.
- المؤشر العام هو المتوسط الحسابي لخمس مؤشرات فرعية، (المؤشر الفرعي هو المتوسط الحسابي لعدد من المناسيب (المنسوب يساوي قيمة المتغير محل الدراسة في الشهر الحالي منسوبا إلى قيمة المتغير في الشهر المماثل من العام الماضي، وإذا لم تتاح بيانات للشهر المماثل من العام الماضي يستبدل بقيمة المتغير في آخر شهر متاح قبل أكتوبر ٢٠٠٨
- ابتداء من شهر أكتوبر ٢٠٠٩ تم تعديل سنة المقارنة إلى عام ٢٠٠٧، ويتكون المؤشر العام من المؤشرات الفرعية التالية:
 - مؤشر أداء النشاط الاقتصادي: ويتكون من مؤشرين هما، مؤشر أداء الاقتصاد الإنتاجي (السياحة – الصادرات – قناة السويس – تصاريح البناء – كمية الكهرباء المستخدمة في الأغراض الصناعية) ومؤشر النشاط التمويلي (البورصة المصرية – التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاعين الخاص والعائلي – تأسيس شركات جديدة)
 - مؤشر التشغيل يتكون من مؤشرين فرعيين هما: حالات الاحتفاظ بالعمالة المحلية المصرية – أعداد العاملين المصريين العائدين من الدول العربية عودة مؤقتة.
 - مؤشر حجم الاستهلاك المحلي يتكون من مؤشرين فرعيين هما: استخدامات الكهرباء المنزلية – مبيعات سيارات الركوب.
 - مؤشر الأسعار: يتكون من مؤشر واحد هو مقلوب الرقم القياسي لأسعار السلع الغذائية.
 - مؤشر الثقة في الأداء الاقتصادي يتكون من مؤشرين فرعيين هما: مؤشر ثقة المستهلك ومؤشر ثقة المنتج في الأداء الاقتصادي.
 - يقيس مؤشر ثقة المنتج "باروميتر الأعمال" آراء عينة من الشركات – تشمل ٢٣٧ شركة – خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٩، وتوقعاتها بالنسبة لشهر ديسمبر ٢٠٠٩، حول أداء الاقتصاد القومي (النمو الاقتصادي) وعدد من المتغيرات التي تعكس أنشطتها وهي: المبيعات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية؛ والأسعار والأجور؛ والاستثمار والتشغيل. وتعمل هذه الشركات في قطاعات الصناعة التحويلية، والتشييد والبناء، والسياحة، والنقل، والاتصالات، والوساطة المالية.
 - بالنسبة للمتغيرات التي تتناسب طردياً مع حالة التحسن الاقتصادي يحسب المنسوب عن طريق قسمة قيمة المتغير في الشهر الحالي على قيمته في شهر المقارنة.
 - أما في حالة المتغيرات التي تتناسب عكسياً مع حالة التحسن الاقتصادي يحسب المنسوب عن طريق قسمة قيمة المتغير في شهر المقارنة على قيمته في الشهر الحالي.

نشرة شهرية لرصد أهم التطورات فى الاقتصاد المصرى

تصدر بالاشتراك بين وزارة التنمية الاقتصادية، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة القاهرة)، والمركز المصري للدراسات الاقتصادية